الزراعة ونصيبها فى الإنعاش الاقتصادى بمصر (*)

لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد على الكيخيا بك

وكيل وزارة الزراعة

الزراعة ولا شك أساس المدنية والعمران فكلاهما يحتاج إلى حالة استقرار فى المعيشة ، فإذا ما استقر السكان بأرض واطمأنوا إلى معيشتهم بدءوا يفكرون فيما يزيد من رفاهيتهم تبعا لنشاطهم الزراعى والاقتصادى . وإذا تتبعنا تاريخ الدول وجدنا أن مدنيات العالم نشأت ونمت فى الأقطار الزراعيـــة، وأنها ازدهرت فى العهود التى كانت تنشط فيها شئون الزراعة ، وليس أدل على هذا من تاريخ مصر فى عهد الفراعنة واضمحلالها بعد ذلك حتى جاءها محمد على الكبير فبعث فيها روح النشاط من جديد . ولقد كان نشاطه الاقتصادى قائما على اهتمامه بالزراعة وتنمية مواردها ، فكانت هى رأس المـال الذى استغله فى إنشاء مشروعاته الصنـاعية والعمرانية بالقطر .

والاقتصاد القومى للدولة هو ذلك النظام الذى ينظم أوجه النشاط المختلفة ويبين العلاقات النسبية بين بعضها بعضا ويقصد به كل نشاط يمارسه الأفراد والهيئات فى سبيل تدبير احتياجات الشعب من وسائل الحياة والرفاهية .

فالمجهود الذى يبذله الزراع لإنتاج ما يستخدم فى إطعام الشعب أو كسائه يعد نشاطا اقتصاديا ، وبالمثل ما يقوم به الصناع من مجهود لإنتاج ما يسد حاجات الأفراد ويشبع رغباتهم ، وما يبذله الآخرون من مجهود أو تضحية لتمكين الزراع والصنـاع من القيام بنشاطهم وتمكين الشعب من الحصول على منتجات الزراع والصنـاع والانتفاع بها .

وكل ما سبق وجوه مختلفة للنشاط الاقتصـادى يتكون من مجموعهـا ما نسميه بالاقتصاد القومى ، وهو يتكيف حسب مقدار النشاط الذى يوجه إلى النواحى المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة ، وبحسب علاقة تلك النواحى بعضها ببعض وأثرها فى السكان .

(*) محاضرة ألقيت بإذاعة بيورت بالجامعة الامريكية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩

وإلى عهد قريب كان الجزء الأكبر من المجهود موجها فى مصر إلى الزراعة ، أما الصناعة فقد كان نصيبها صغيراً ، ولكنه أخذ فى الازدياد السريع والتطور حتى غدا للصناعة مركز ملحوظ فى الاقتصاد القومى المصري ، ولكن هل يعنى هذا تقليل أهمية شئون الزراعة فى مصر ؟ كلا وألف كلا .

فالزراعة والصناعة فيها توأمان لا تزدهر واحدة إلا بازدهار الأخرى ، أليس الزراع هم غالبية السكان وعلى قدر رفاهيتهم يتوقف مدى مقدرتهم الشرائية . إن الولايات المتحدة الأمريكية مع ما للصناعة فيها من قوة واتساع فإن للزراعة فيها نصيبا كبيراً فى الشئون الاقتصادية . وقد أثار اهتمامى تقرير رأيته عن التعليم الزراعى فى انجلترا وويلز وهى بلد الصناعة قدمه بعد الحرب وزير الزراعة إلى البرلمان الانجليزى وبين فيه أهمية التعليم الزراعى وشرح مشروعا يتكلف بضعة ملايين من الجنيهات ، ويتلخص الموضوع فى ضرورة وجود مرشد إخصائى زراعى بكل مقاطعة وإدارة عامة للإرشاد ، ومنشآت زراعية ومجلس أهلى لتعليم الزراعة ، وهـــذا دليل جلى على ما للزراعة من الأهمية الاقتصادية حتى فى الممالك الصناعية .

وتعتبر مصر مهد الزراعة القديمة لعدة عوامل هامة ، فقد حبتها الطبيعة بتربة خصبة وجو طيب وماء موفور فأكب زراع وادى النيل بما أوتوا من المهارة والاجتهاد على استغلال تلك المزايا إلى أقصى حد .

ووضع الفراعنة أقدم تقويم زراعى سنة ٤٢٤١ ق . م . على أساس الفيضان المنتظم لنهر النيل ، فقسم العام إلى ثلاثة مواسم زراعية لكل منها أربعة أشهر ، وأقيم أول خزان معروف فى التاريخ للمياه تحكم الإنسان فى ملئه عند بحيرة الفيوم ، وقد ازدهرت الزراعة عند قدماء المصريين وكانت مصر بمثابة مستودع للغلال يلجأ إليه العالم القديم فى أوقات القحط ، ولم تفقد الزراعة أهميتها فى جميع العهود المتتالية إلى أن أدخل محمد على زراعة القطن الذى ظل منذ ذلك الحين العمود الفقرى لثروة البلاد .

وقد قدر الدخل الأهلى الزراعى فى مصر لسنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ بـ ٦١٦٠٠٠٠٠ ، ٢٨٢ جنيه منه ٨٢٨٠٠٠٠ و ٢٢٣ جنيه دخل الإنتاج الزراعى من حاصلات وخضر

وفاكهة ، و ٤٧,٦٢٦,٠٠٠ جنيه دخل المنتجات الحيوانية من لحوم مذبوحة وصوف وألبان ومنتجاتها ، والباقى وقدره ١١,١٦٢,٠٠٠ دخل الدواجن ومنتجاتها ، وقد كان مقدار الدخل الزراعى من القطن وحده ذلك العام ٥٤,١٩٩,٠٠٠ جنيه أو ما يعادل ٢٧ ٪ من جملته للحاصلات الزراعية ولا يصح الخلط بين الدخل الأهلى الزراعى والدخل العام من المنتجات الزراعية ، فالأخير شىء آخر ، ففى محصول القطن مثلا تنتج من تداوله فى السوق التجارية وتصنيع بعضه وعنصر بذرته دخول أخرى كبيرة لم ندرجها فى حسابنا هذا .

واذا علمنا أنه قد أمكن عن طريق البحوث الزراعية زيادة متوسط الإنتاج لمختلف الحاصلات خلال السنوات الأخيرة أكثر منها خلال فترة مماثلة منذ عشرين عاما لتبين لنا مدى أثر الزراعة و الإنعاش الاقتصادى للقطر ، فقد بلغت هذه الزيادة ٥٣ ٪ فى القطن و ٣١ ٪ فى الشعير و ٢٦ ٪ فى القمح و ١٥ ٪ فى قصب السكر عدا الزيادة الأخرى . وإنى على يقين من أننا لم نصل بعد الى الحد النهائى لهذا الازدياد وأنه ينتظر بدراسة جميع الوسائل التى تؤدى الى اطراد هذا التقدم أن نصل الى مرتبة عالية من الإنتاج تعود على الأمة بالملايين من الجنيهات .

ويقدر عدد البقر والجاموس بأكثر من مليون رأس من الإناث ، فإذا علمنا أنه قد أمكن مضاعفة الإنتاج فى بعض قطعان الجاموس — وقد كان متوسط إنتاج اللبن للرأس الواحدة فى العام ٢٠٠٠ رطل فأصبح المتوسط ٤٠٠٠ رطل للقطعان المنتخبة — تبين لنا مدى أثر ذلك فى الإنتاج العام وفى رفع مستوى غذاء الشعب والثروة القومية إذا عمت الزيادة أغلب الماشية الحلوب .

إن نصيب الفرد من الدخل الأهلى فى مصر قليل ، وقد قدر هذا الدخل فى سنة ١٩٤٥ بنحو ٦٠٠ مليون جنيه أى ما يعادل فى المتوسط ٢٣ جنيها فى العام للفرد الواحد وهذا يعادل ١١ جنيها فى العام بأسعار سنة ١٩٣٩ أى قبل الحرب مباشرة ، وإذا وزع هذا الدخل على أبوابه المختلفة لوجدنا أن جملة الدخل من الزراعة ٣٠٠ مليون جنيه فى السنة المذكورة ، منه ٩٠ مليون جنيه لإيجار الأراضى و ١١٠ ملايين لأجور المشتغلين فى الزراعة ، وهم وعائلاتهم يكونون أكثر من نصف السكان بقليل .

ونصف المشتغلين بالزراعة يعملون فى أرض لا يمتلكونها ونصيبهم من جملة الدخل ٥٥ مليون جنيه إذا وزع عليهم وعلى أفراد أسرهم كان نصيب الواحد ١٢ جنيها فى العام. أما النصف الآخر ، وهم المشتغلون فى أرض يمتلكونها فإن نصيبهم من الدخل الأهلى الزراعى ١٤٥ مليون جنيه فيكون نصيب الفرد الواحد منهم ٣٢ جنيها فى السنة ، وليس المشتغلون بالصناعة أسعد حالا ، فنصيبهم من الدخل الصناعى ٣٧ مليون جنيه ، إذا وزع عليهم وعلى أفراد أسرهم كان نصيب الواحد ١٩ جنيها فى السنة ، وكل هذا يدل على أن أمامنا واجبا قوميا كبير الأهمية يحتم علينا أن نعمل جهدنا على تنمية الثروة العامة زراعية كانت أم صناعية . ولقد ذكرت بعض بيانات مجملة عن الموارد الزراعية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر لأوضح أهمية الزراعة فى الإنعاش الاقتصادى .

مشكلاتنا الزراعية

أرى لزاما على وقد ذكرت تلك الأمثلة أن أطرق الحديث عن مشكلاتنا الزراعية التى إذا عملنا شعبا وحكومة على تذليلها وصلنا إلى بغيتنا من رفع مستوى الحياة العامة والنهوض بها إلى ما يجعلها فى مستواها بالدول الكبرى ، ونكون قد أعطينا الزراعة حقها فى سبيل الإنعاش الاقتصادى . وأرجو أن تسمحوا لى بعرض أهم هذه المشكلات :

جملة المساحة المزروعة وما يخص الفرد من سكان الريف :

مساحة مصر ٣٨٣ ألف ميل مربع ، جلها صحارى والمزروع منها $\frac{1}{34}$ فقط من جملة المساحة ، أو ما يعادل نحو ستة ملايين فدان ، وقد وصل عدد السكان إلى الآن ما يقرب من العشرين مليون نفس ، بزيادة ٢٠ ٪ على ما كانوا عليه عام ١٩٣٧ ، ومع ذلك لم تزد المساحة المزروعة أكثر من ٧٪ عما كانت عليه سنة ١٩٣١ ويتعيش ثلثا السكان من الزراعة ويسكنون الريف ، ولولا أن الله قد من على مصر بفيلها وجوها وخصب أرضها لضاقت الأرض بأهلها ، فإننا يمكننا أن ننتج اكثر من محصول واحد فى العام الواحد من نفس الأرض ، ولهذا أصبحت المساحة المزروعة من حيث إنتاج المحاصيل تعادل ٩,٥ ملايين الفدان ، منها ٤,٧١٠,٢١٨ فدانا تنتج المحاصيل الشتوية و ٢,٨٩٦,٤٩٥ فداناً تنتج المحاصيل الصيفية و ٧٦٠,٤٢٣ فداناً تنتج

المحاصيل النيلية حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ . ولا سبيل إلى زيادة مساحة الأرض الزراعية إلا بتوفير المياه . وقد قرر مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٩ مشروعا لإصلاح ٣ ملايين فدان فى خمس وعشرين سنة أساسه تعلية خزان أسوان ، بناء خزان جبل الأولياء وخزان بحيرة ألبرت وإنشاء مجرى يحول مجرى مياه النيل عن منطقة السدود وبناء خزان بحيرة تانا وتقوية قناطر أسيوط ، وقناطر محمد على ، وإنشاء ترع صيفية للرى المستديم ، واستصلاح أراضى شمال الدلتا ، وقدرت التكاليف لتلك المشروعات بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه . وقد تم نصف تلك المشروعات فى مدى ٢٠ سنة والباقى منها هو أصعبها تنفيذا ، والعيب فى هذا أنه ليست للبلد سياسة مرسومة طويلة الأجل بحيث تنفذ المشروعات تباعا كما وضعت دون تأثر بتغير الحكومات . ومما يؤسف له أن ثلاثة أرباع المياه التى تمر من خزان أسوان خلال السنة تذهب إلى البحر دون الاستفادة منها . وهناك ما يقدر بنحو ١٫٨٠٠٫٠٠٠ فدان بور فى وادى النيل يمكن اصلاحها بوسائل الرى والصرف وهى أقصى ما يمكن إصلاحه .

ويقال إنه لو أمكن التحكم فى مياه النيل الأبيض الذى يغذى النيل بأكثر من نصف مياهه لاستطاعت مصر زراعة ما يقرب من عشرين مليون فدان .

تفتت الملكيات الزراعية الصغيرة

تثبت الإحصائيات الزراعية أن مساحة الملكيات الصغيرة فى تفتت مستمر بسبب زيادة عدد السكان المطرد ونظام التوريث فى مصر ، ولا يمكن استثمار مثل هذه الأراضى الاستثمار الكامل لضيقها وصعوبة خدمتها أو تطبيق الطرق الزراعية الحديثة بها ، ولهذا سنت بعض الحكومات قوانين تحول دون ذلك ، فحددت النهاية الصغرى للملكية الأسرة الواحدة من المزارعين ، وأعتقد أنه يجب ألا تقل فى مصر عن ثلاثة أفدنة ، فإذا توفى المورث عن أكثر من ولد واحد قسمت الأرض إلى وحدات لا تقل إحداها عن ثلاثة أفدنة وطرحت المساحة الأقل عن ثلاثة أفدنة للمزايدة بين الورثة فيأخذها أعلاهم عطاء ويدفع الثمن لصاحبها ، وعلى هذا الأخير أن يبحث لنفسه عن عمل آخر ، وهذا الإجراء علاوة على أنه يحفظ الملكية فإنه يشجع على المهاجرة الى المناطق الزراعية التى يسهل فيها استثمار أراض أخرى جديدة أو تقل فيها اليد العاملة .

ولم يكتفوا فى هلنده بهذا ، بل زادوا عليه إصلاحا آخر، هو جمع مساحة الملكيات الصغيرة المتفرقة لمالك واحد بالقرية فى قطعة واحدة ، وأقاموا الحدود فى خطوط مستقيمة حيث تبين لهم أن الملكية الصغيرة المعوجة الحدود المتفرقة لا يمكن أن تنتج إنتاجها الكامل . وقد بدأت بهذا الإصلاح جمعية من الزراع المهتمين بشئون البلاد فعملت الدعاية لإعادة تقسيم الأراضى الزراعية للملكيات الصغيرة ونجحت دعايتهم ؛ فأمكن فى سنة ١٩١٥ أن يعاد التقسيم بناء على رغبة الأهالى فى جزيرة « امبلاند » ، وفى سنة ١٩١٩ بدىء بتنفيذ المشروع فى منطقتين أخريين ، ولكن المشروع كان يقف تنفيذه لمجرد اعتراض فرد واحد من الزراع . وقد حدا ذلك بالجمعية فى سنة ١٩٢٠ إلى الضغط على الحكومة لوضع تشريع يحتم على جميع الزراع قبول إعادة التقسيم ، وأقر البرلمان ذلك التشريع فى سنة ١٩٢٤ . وحتى سنة ١٩٣٦ أمكن إعادة تقسيم ١٥ ألف فدان ، وقد أعيد النظر فى التشريع سنة ١٩٣٨ لتبسيط إجراءاته بحيث يمكن البت فى التقسيم بالأغلبية المطلقة لأصوات الملاك فى المنطقة مع مراعاة نسبه مساحة ملكيتهم ، وقد لوحظ أنه يجب نشر الثقافة الزراعية بين الزراع لشرح فوائد إعادة التقسيم ومزايا الرى والصرف وإقامة الطرق التى لها جميعا تأثير مباشر فى زيادة الإنتاج .

ويحسن أن نذكر فيما يلى بعض مضار تفتت ملكية المالك الواحد وتفرقها :

(أولا) ضياع الوقت فى زراعة قطع متفرقة .

(ثانيا) عدم استطاعة عمل الإصلاحات الضرورية لصغر المساحات .

(ثالثا) عدم انتظام شكل الأرض ، وهو مما يساعد على عدم حسن خدمتها وعدم إمكان استعمال الآلات الزراعية وفساد نظام الرى والصرف بها .

(رابعا) وجود المشاكل فى الحدود المعوجة بسبب تعدد القطع .

(خامسا) عدم إمكان استغلال الأرض فى دورة زراعية منتظمة .

وقد قدر الربح الذى ينتج من إعادة التقسيم فى هلنده وزيادة الإنتاج بمقدار ٢٠ ٪ من الإنتاج العام أى أن مساحة الـ ١٫٨٧٥٫٠٠٠ فدان المرادة إعادة تقسيمها فى هلنده سيزيد إنتاجها بما يعادل إنتاج نحو ٣٥٧٫٠٠٠ فدان .

توزيع الملكية واستصلاح الأراضى

تبلغ جملة المساحة المزروعة الآن فى مصر نحو خمسة ملايين ونصف المليون من الأفدنة ، فى حين أن عدد السكان يقرب من العشرين مليونا من الأنفس يعتبر ثلثاهم من سكان الريف . ويتبين من إحصاء سنة ١٩٠٧ أن الشخص الواحد من سكان الريف كان يخصه من المساحة المزروعة أربعة أخماس الفدان . وقد اخترت العام المذكور لمجرد المقارنة لا باعتباره أكثر رغدا من سواه ، وفى سنة ١٩٤٣ نقصت المساحة التى يخص كل شخص إلى نصف فدان بسبب أن الزيادة فى مساحة الأراضى المزروعة لم تتناسب مع الزيادة فى عدد السكان ، فقد صارت النسبة فعلا ١٪ « زيادة فى الأراضى » مقابل ٥٥ ٪ « زيادة فى عدد السكان » ويرجع بعض السبب فى قلة ازدياد المساحة ، بالرغم من استصلاح بعض الأراضى ، إلى زيادة المساحات المستعملة فى المنافع العامة كالترع والطرق والمصارف ، ويجدر بى أن أشير هنا إلى الخطر الذى نراه ماثلا أمامنا وهو اتساع المدن على حساب الريف ، ويجب أن تضع الحكومة حدا لهذا ، فالقاهرة مثلا تحوط بها أرض رملية لا ينتفع بها وهى صالحة للمبانى ، ومع ذلك نرى أن اتساع المدينة يتجه نحو اقتطاع أجزاء من الأراضى الزراعية ، ويحدث ذلك حتى فى المنشآت الحكومية ، وأرض مدينة العمال بامبابة مثال للعمل على هذا .

وواضح كل حال أن نصف الفدان لا يكفى ليهىء للفلاح حياة مناسبة . ومما يزيد هذه المشكلة خطورة أن عدد الأيام التى يشتغلها الفلاح سنويا قد نقص من ١٥٠ يوما فى سنة ١٩٠٧ الى ١١٣ يوما فى سنة ١٩٤٣ فهم يشتغلون جميعا فى فترات معينة من العام كأوان الزرع والحصاد ، الا أن كثيرين منهم يتعطلون فيما بين الفترتين ، وسأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد ، وأكتفى هنا بالإشارة إلى أن الفلاح يظل معطلا خلال ثلثى السنة .

ولقد أصبحت الملكية الزراعية فى مصر مشكلة جديرة بالاعتبار ، والأفضل ألا تكون الحيازات كبيرة جدا ولا صغيرة جدا . ومن الجهل المطبق أن يشار بتقسيم الملكية فلا تكون نتيجة ذلك العمل إلا الإفلاس العام ، فماذا يفيد تقسيم ٥٫٥ مليون

فدان على عشرين مليون نفس ، الواجب أن يوضع حد لتفتيت الملكية الى حيازات صغيرة جدا دون ضابط . أما الملكيات الكبيرة فيمكن الحد من اطراد كبرها بفرض ضرائب تصاعدية تتمشى ودخل المزارع . ويمكن اتخاذ ضريبة الأطيان أساسا لذلك التقدير . بحيث لايجد صاحب رأس المال فائدة تذكر من اقتناء ما يزيد على قدر معين من الأرض ، بل يرى أن من الحكمة أن يستثمر ماله فى نواح أخرى بدلا من التوسع فى شراء الأرض الذى يؤثر بطريق غير مباشر فى ارتفاع أسعارها . وبذلك تكون الملكية الزراعية نموذجية إذا ما أصبحت كل عائلة ريفية مالكة أو مستأجرة لمساحة يكفى دخلها لسد حاجات أفرادها من الغذاء والكساء .

ولكى أصور لكم الحالة قبل الحرب أذكر أن الإحصاء الزراعى الذى أجرى سنة ١٩٣٩ أثبت أن حوالى ٦٠٠ ألف من صغار الحائزين يملكون مساحة جملتها ٤٣٠ ألف فدان أى بنسبة تقل عن فدان واحد لكل أسرة من صغار الحائزين ، فى حين أن الأسرة الواحدة المكونة من خمسة أشخاص فى المتوسط يلزمها ٧٫٥ اردب من الذرة ومقدار من البرسيم يكفى ماشية واحدة ، أى أن هذه الأسرة يجب أن تكون حائزة لفدانين ملكا أو ثلاثة أفدنة مؤجرة ، ومن ذلك يتضح أن متوسط الحيازة الحالية للأسرة الواحدة لا يبلغ سوى نصف أو ثلث القدر الواجب للوفاء بضرورياتها

ومما تقدم نرى أنه تتحتم زيادة المساحة المزروعة عن طريق إصلاح كل الاراضى القابلة للإصلاح علاوة على رفع مستوى الإنتاج ، ولاتوجد لهذا للأسف سياسة مرسومة طويلة الأجل ، ويختلف الرأى على أن تتولى الشركات أو الحكومة القيام بذلك الإصلاح ، ويقف الأمر عند ذلك خوفا من كثرة التكاليف ، ويمر الزمن سراعا ونحن عنه غافلون . وخير لنا أن نستفيد بخبرة الدول الأخرى المماثلة ، وخير مثل أضربه هو ما اتبعته الحكومة الهولندية وتغلبت فيها الملكيات الزراعية الصغيرة على غيرها حيث تصل إلى ٤٢ ٪ من مجموع الملكيات الزراعية بها ، فقد قامت الحكومة بمشروع إصلاح ضخم استخلصت بواسطته من البحر مساحة ٥٥٠ ألف فدان حولتها من بحيرات ملحة الى أراض خصبة وبحيرات عذبة . وحين فكرت الحكومة الهولندية فى تجفيف بحر « الزودر — زى » واجهها رأيان أحدهما أن تقوم الحكومة

بتنفيذ المشروع ، والآخر أن تكل أمره الى شركات أو شركة أهلية ، وإنى ملخص لكم ما جاء فى أحد التقارير الرسمية عن هذا الموضوع حتى نستبين رأى من قاموا به بعد بحث وتمحيص ، لما لذلك من الفائدة فى رسم سياستنا القومية فى استصلاح الاراضى:

« تبين للحكومة بعد المشروعات السابقة أن ترك الإصلاح للشركات كما كان متبعا من قبل سنة ١٨٥٠ عمل غير مجد ، ودلت التجربة على قصوره عن الوصول للغرض المنشود ، لأن الشركات الأهلية لا يمكنها أن تتعدى الحد الذى لا تضمن فيه الربح ، أما الحكومة فإنه واجب عليها ألا تنظر الى ذلك فى سبيل المصلحة العامة . وعليها ان تعمل بأية وسيلة لزيادة الإنتاج القومى .

ولقد تبينت الحكومة الهولندية تلك النظرية الجديدة منذ سنة ١٩١٧ عند ما قبل مشروع « الزودر — زى » فما كانت الأموال الشخصية لتقوى على تحمل مشروع ضخم كهذا ، ولكن الاقتصاد القومى كفيل بتنفيذ المشروعات العظيمة . ومن المشروعات التى فشلت مشروع التجفيف الذى قامت به شركات أهلية ، فقد تباطأت فى تنفيذه ، لأن جملة ثمن البيع للإقطاعيات كان أقل قليلا من التكاليف ، ولم تبن قرى ولا مدارس ولا كنائس ولا بيوت لأصحاب الإقطاعيات ، ولم تنشأ طرق ولا جسور « كبار » وغير ذلك من الضروريات ، فكانت نتيجة ذلك أن المنطقة ظلت قفراء وعاش فيها جيلان عيشة زرية تبعها إفلاسهم وانتشر بينهم المرض وأخفق المشروع .

لهذا لا يصح النظر الى المشروعات الكبرى نظرة قصيرة المدى ، فلقد أثبت مشروع « الزودر — زى » ان إيجاد أرض خصبة آهلة بالسكان لا بد أن تتكلف أكثر من الثمن الذى تباع به ، وهو ما يحصل عند إنشاء ميناء أو طريق أو ترعة ، وأن مثل هذا المشروع إذا اعتبره الممولون خسارة بالنسبة للجيل الحاضر فهو مشروع رابح للأجيال المقبلة .

هذا هو ملخص التقرير الهلندى . فالمشروعات النافعة يجب ألا تخيف الحكومة ضخامتها ، فكل موضوع مهما عظم أمره يهون تنفيذه إذا وضعت له سياسة ثابتة دائمة التنفيذ ، ويكفى أن أذكر لكم أن مشروعات الإصلاح المختلفة التى قامت بها الحكومة

الهندية لإصلاح الأراضى من حفر مصارف أو ترع أو إقامة جسور استلزمت نقل ما يقرب من عشرة بلايين ياردة مكعبة من التراب أو ما يعادل التراب الناتج من حفر قناة السويس ثلاثا وثلاثين مرة ، والذى ساعد القوم على تنفيذ هذه المشروعات هو تضافر الشعب مع الحكومة .

وسيتكلف مشروع « الزودر — زى » بعد تجفيفه مائة مليون جنيه ، وينتظر أن يتم حوالى سنة ١٩٧٥ ، ويكون قد مر على بدء العمل فيه خمسون عاما ، وستنتج منه ٦٥٠ ألف فدان مستكملة لجميع مرافق الحياة من اصلاح للأرض ومصارف وطرق ومبان للعزب والمدن مع تزويدها بالكهرباء وماء الشرب ، وبهتزيد مساحة الأرض المزروعة عن طريق هذا المشروع بنسبة ١٠ ٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية بالدولة .

ولم ينفذ المشروع ارتجالا ، بل شكلت له لجنة دائمة من جميع الفنيين المشهود لهم بالخبرة الفنية ومن أشخاص يتصلون بجميع نواحى الموضوع ، وبعد دراسة تامة وضعت التصميمات كاملة ثم بدىء بالعمل لتنفيذ الخطط التى رسمتها اللجنة دون تعديل بغير موافقتها ، ولقد روعى من أول الأمر تقسيم الأرض إلى قطع لمساحتها حد أدنى ثابت بحيث إذا أريد توزيع الإقطاعيات أمكن إعطاء قطعة أو أكثر من تلك المساحات دون المساس بنظام الصرف والرى والطرق ، فلا يعدل فيها ، كما روعى عند توزيع الإقطاعيات أن تكون بالإيجار لمدد طويلة لا بالملك حتى يظل صاحب الأرض شاعرا بمسئوليته تجاه الحكومة وحتى يضمن عدم تفتت الملكية ، ويمكن تحصيل أقساط مال الدولة مع حسن الإنتاج . ولم توزع الإقطاعيات على المعدمين ، لأن الدولة لا توزع هبات على الشعب ، بل تستغل مشروعا قوميا يجب ألا يتولاه إلا من هو قادر على النهوض به بمقدرته الشخصية ، أما المعدم من أفراد الشعب فيمكنه أن ينتفع من المشروع بالعمل فيه كأجير عند غيره حتى إذا كون رأس مال له أمكنه أن ينتفع بمزاياه كمن سبقه .

وإنى شخصياً لا يعجبنى أن تلجأ الحكومة إلى بيع أراضيها المستصلحة بالمظاريف أو بالمزاد ، فهى فى هذا أشبه بالرجل المهول الذى يسعى للربح لا للتعمير ، وكم من

أشخاص أغراهم مظهر رخص الأراضى المستصلحة فكان نصيبهم الفشل أو ترك الأرض مهملة ، وفى ذلك خسارة على الثروة القومية فى الاستغلال والإنتاج .

زيادة الإنتاج وخفض نفقاته

تقوم السياسة الزراعية السليمة على مبدأ زيادة الإنتاج مع خفض نفقاته ، وهو مبدأ لا شك يؤدى الى الإنعاش الاقتصادى ، وقد سبقت الإشارة الى بعض المقترحات لزيادة الإنتاج كإصلاح الأراضى وتحسين الوسائل الزراعية ، ولكنى لم أشر بعد إلى أهمية مقاومة الآفات ، وهى عامل له أقوى الأثر فى زيادة الإنتاج ومازالت البلاد تتكبد بسببها خسارة تبلغ الملايين من الجنيهات ، فإذا قيست النفقات التى تبذل فى سبيل المقاومة نظير ما يعود على المملكة من وقاية المزروعات تبين لنا أن الربح الذى يعود من ذلك يفوق النفقات بمئات المرات ، ولذلك فإنه من المصلحة العامة أن تساهم الحكومة فى تكاليف مقاومة الآفات المتوطنة الشديدة الخطورة كدودة ورق القطن شأنها فى ذلك شأن الجراد .

ومن العوامل ذات الأثر البارز فى تخفيض الإنتاج كثرة الحشائش على جسور الترع والمراوى ، بل فى الحقول أيضا ، وهى عامل فعال فى مساعدة الآفات الحشرية والفطرية على الانتشار ، فيجب العمل على إبادتها . وقد سبقتنا الدول الأخرى فى ذلك حتى سن بعضها قوانين يعاقب بموجبها من يهمل من الزراع إبادتها .

ويسرنى أن أحيطكم بأن رجال البحوث بوزارة الزراعة قد وفقوا إلى تجربة بعض المبيدات الكيميائية وأن التجربة تبشر بالنجاح .

ومما يؤدى إلى خفض نفقات الإنتاج استعمال الآلات الزراعية ، ورب معترض يقول إن الآلات الزراعية ستكون مصدر شر لأهل الريف ، إذ تقلل الحاجة إلى اليد العاملة وتحد من تربية الماشية ، ولكن هذا وهم باطل ، فنحن لا ننصح إلا بالآلات التى تساعد فى زيادة الإنتاج دون تأثير كبير فى اليد العاملة كآلات الحرث والرى والحصاد ، وكلنا يعلم أن هناك مواسم تتنوع فيها العمليات الزراعية وتستوعب جميع أيدى العاملة فتقل عن المطلوب ويحل الضرر ببعض المحاصيل كما هو الحال فى موسم مقاومة دودة القطن الذى يقع فى موسم زراعة الأرز ، وموسم جنى القطن الذى

يوافق موعد حصاد الحبوب ، هذا علاوة على ما تمتاز به الآلات الزراعية الحديثة على الآلات المستعملة منذ القدم .

وسيؤدى انتشار استعمال تلك الآلات إلى رفع عمليات الحقل المرهقة عن كاهل الماشية فيزيد إنتاجها من اللحم واللبن ، وتتحسن صفاتها . ولا بد للفلاح من اتباع دورة زراعية سليمة تشمل البرسيم فيتوفر لماشيته .

الإرشاد الزراعى والبحوث الفنية

كى تصل الزراعة غاية نصيبها فى الإنعاش الاقتصادى يجب ألا ندخر وسعا فى تشجيع البحوث الفنية وتعاون المعاهد والهيئات الزراعية الحكومية وغير الحكومية جميعا فى حل المشكلات الزراعية المختلفة ، وألا تبخل الحكومة ببذل المال فى هذا السبيل وقد كان للبحوث السابقة أثر كبير فى زيادة الدخل القومى .

والأبحاث الزراعية أول خطى التقـــدم الزراعى ، وثانيها نشر الثقافة الزراعية فى صميم الريف ، وقد خطت وزارة الزراعة خطوة عملية أولى فى هذا السبيل لكى توثق العلاقة بينها وبين أهل الريف ، فأنشأت مجموعات زراعية فى مختلف أنحاء البلاد تختص كل منها بمساحة ١٥ ألف فدان وتضم وحدة زراعية وأخرى بيطرية ويشرف عليها مجلس زراعى قروى . وستكون هذه الوحدات بمثابة وسائط عملية تنقل نتائج أبحاث الوزارة رأسا إلى الفلاح فى قريته ، فليس أقرب إلى ذهن الفـــلاح العادى وأدعى إلى إقناعه من أن يرى الشىء بناظريه .

* * *

وأرجو أن أكون قد وفقت فى كلمتى إلى تبيان ما يثبت أهمية الزراعة فى اقتصادنا القومى لعلنا نقوم بوضع سياسة زراعية طويلة المدى تحدد هدف البلاد نحو الاكتفاء الغذائى الذاتى وإنتاج الخامات الزراعية للصناعة إلى أقصى حد مستطاع . وبذلك نرفع مستوى المعيشة فى بلادنا .

وقبل أن أختم كلمتى هذه أود أن تعلموا أن العمل الزراعى بطبيعته يعلمنا الهوادة وعدم التسرع ، والتعاون فيه لا تنتظر ثماره بين يوم وليلة ، ولكنه مؤكد النجاح من ناحية أنه السبيل إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادى والاجتماعى والاستقرار السياسى .